





ورايتعجب لهم كما فعله غيره مثل انوينا واسالده على ان ما ذكر ارسطو  
 واحبابه في هذا الموضع بالمرحمة واسعته وعمراني الربان من ساد  
 وماقتض وصف الناس صفات في الرد على اهل المنطق كما صلب ابراهيم  
 وابن النوخني والفاضل ابو بكر في الطب وعلمهم وهولا الكلام الذي هو في  
 الصفات الذاتية والمعنوية هم اصح نظرا من هولا المنطقيين وهم ينكرون ما ذكر  
 المستطوعون من الصفات المعنوية فيهم الى معنى المنطقيين بل يذهبون بقولهم ان ما ذكره  
 هم من الصفات الذاتية عندهم ما لا يمكن تصور الذات مع صور عدتها والصفات  
 المعنوية ما يمكن تصور الذات مع صور عدتها كالحق والعلم والقدرة فانه يمكن تصور  
 الذات مع هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع من كونها فانه بالهش وموجود  
 وكذلك لا يمكن ذكر مع من كونها فانه عندهم ولهم ذلك الاشعري في احد قوله جعل العلم  
 بالعلم والقدرة والقدرة تراع من الاشعري من اسعده على ان يسمي واما كبريت  
 الفاضل ابو بكر في علم وهو لا يقيم ايضا باطل فان صور العلم لا يمكن تصور الذات مع من تلك الالفة  
 فقال لهم لعل تصور جعل مراد به تصور ما هو الشعور بالمصور من طريق الوجود  
 و مراد به الصور التام وما من تصور الاو فوثة تصور انهم من هذا دخل الدليل  
 على المنطق فان عنوانه الصور التام للذات الثانية في الخارج الى الصفات  
 لا مراد بها لانه لا يمكن تصور ما كاه عليه مع من هذه الصفات ما واغنى بالمهاه ما يتصور  
 المصور في ذهنه بهذا برده من صحت تصور الادكان وارجو ان يه ما في الخارج  
 فلا ريب في يدور جمع لو ازمه وان عني بذلك انه لا يمكن تصور ما هو من الوجود مع من  
 هذه الصفات هذا برده عليهم بما جعلوا ذاتا سال لكونه قائما بنفسه وكونه قدما  
 وجوده فانه يد صفات الذات تصور اما من الخطر فكلية هذه المعاني في من

هذه المعاني ايضا وان كان ضالا في تفسيرها كما ان من في الحضور والعلم والقدرة كارتالا  
 في تفسيرها وادان قيل لا يمكن وجود الفعل الا بمراد من فانه سببا في قتل وانكبات الانهم  
 حده عالمه فادنه ما وادان قيل هذه يمكن بعض العقل ان تصور كونها باعلا مع  
 انما هذه الصفات قيل هذا باطل والصورات الباطلة لا غايتها لها  
 من يمكن صلا الاخر ان تصور كونها ما علمه مع عدم العلم بالهش فان الفرق اذا  
 عاد الى اعتقاد المعصود الى حقائق موجوده في الخارج فان يزاد هذا اعتبارا  
 بانه فاقه شيئا من جنس مرت اهل المنطق من الداني المقوم والعرضي للارم فانه  
 يعود ذلك حيث جعلوا الداني ما لا تصور الهاهه بدور تصور والعرض ما يمكن صورها  
 بدور تصور وليس هذا هو حق في نفس الامر واما يعود الى ما بعده الادكان فانه من  
 صور الاو فوثة تصور انهم ما ارادوا بالصورة مطلق الشعور بالشئ مما هو الشعور  
 به فاذن الصفات التي جعلوها ذاتية فانه قد شعر بالامان من الخطر بالاله ايه حيوان  
 مطلق او جسم يامى حساس متحرك بالارادة باطق وارادوا التصور التام بقول الدليل  
 حيوان مطلق / الروح التصور التام للموصوف بل ما من تصور الاو فوثة تصور انهم من  
 ان صفات الموصوف ليست محصور مما دلون وان بالوا يريد به التصور التام للصفات  
 الذاتية عا د المطلبه بالفرق من في الكلام دورا وهذا ما هم يقولون ماهه الشئ  
 هي المركبة من الصفات الذاتية هم يقولون الصفات الذاتية هي التي هي من الصفات  
 عليها او صف صور الهاهه عليها فلا يعقل الصفه الذاتية حتى يعقل الهاهه ولا يعقل الهاهه  
 حتى يعقل الصفه الذاتية لها من في الكلام دورا بما يحلون الصفات الذاتية احر الهاهه  
 عومدها سابقه لها في الحصة من الوجود في الدهن والخارجي مع العلم بان الذات احق بان يكون



ساعة من الصفات ان يدركها كسفا والاشياء لا تدركها الا بالحواس  
 ارباب جواهر كالجواهر الواضحة جواهر كسرة واربابا غراضا هي صفات ما دام على الاسان  
 حيوان باطن مثل ارباب الكواكب والناطقية اعراضا هي صفات لا الاسان واربابا  
 جواهر منها جوهر هو اسان وجوهر هو حيوان وجوهر هو باطن وجوهر هو جسم وجوهر  
 هو حساس وجوهر هو نام ومعلوم ما هذا وحصة الاسان لما تصور الادوات  
 وصغار لما هو موجود في الاعيان واربابا الدات هي احسن مسموم الصفات من الصفات مضمون  
 الدات وانما ارادوا تصور الصفات بمفصلة فمعلوم ان يكون حيوان باطن الارض و  
 سام الدات بمفصلة فان كونه حساسا وحيوانا وسمي كما ارادوا الدات على اسم الحيوان  
 دالة بمفصلة بل محله وان ارادوا تصور الصور سوا ذلك فلا او مفصلة فمعلوم ان يكون  
 الاسان يدل على الحيوان والناطق يدل على الحيوان على الجسم النامي الحساس المحرك والاد  
 يكون اسم الاسان كما يعرف صفات الاسان مثل ما ان لفظ الحيوان كاف في تعريف  
 صفات الحيوان ما دام انما يعرف الاسان بالاسان والناطق على صفاته الداتية  
 محله وهذا الفذر حاصل بل لفظ الاسان كما يعرفهم من حسن التعريف بالاشياء كما انما  
 حذا حساسا حلقا اسما ما كانا هذا والاعلى الدات على الاخر والاولى فلا محذور  
 احدها مصورا الكيفية دون الاخر عليه ما قال ان هذا العالم من متصل بعض الصفات  
 بالاسان الاخر وان قول القائل حيوان باطن هو من الكمال على معنى النطق باللفظ الحاصر ما ليس  
 الاخر لفظ الاسان فقال ذلك لفظ النامي من الكمال على النطق باللفظ الحاصر ما ليس  
 واسم لا يكون ذلك ولا لفظ الحساس المحرك بالادان يعلم ان لفظهم لا يرجع الى حصة وجود  
 معنوية وانما يرجع الى مجرد وضع واصطلاح وحكم واعتبارات ذهنية ولا كذا في الداتية  
 الصفات الداتية بعض ما يدعى بالوضع واصطلاح وحكم واعتبارات ذهنية والاد

حصة ما منه في الخارج ولهذا صطرون في الفتر من الصفات الداتية والمعنوية  
 ثم انقول ان عدم مضمون ما في صفات هذا او هذا والناظر هو عالم مدانية ما يدركه  
 كما هو هو الا انه ما في مدانية عدم مدانية ما اذا اراد ذلك ارجله من لوازم داتية لا تدرك في اثر اخر  
 وداتيات واربابا داتية على كونه حيا طلقا ما دارا يدور من علم ودينه مدنا حقا وداتية  
 حقيقته هي الدات المسلوكة لهذا المعاني ويدور وجودها من هذه المعاني يدور باطل  
 بوجود ذات منفكة عن جميع الصفات انما لم يكن في ذلك الا داتية انما الاعيان واعلم انه  
 كما كان في حصة الانسان الناس الى معرفة الشيء وذلك اشد واكثر فاعلم انهم به  
 وذكرهم له اعظم داتية طرقت معرفة اكثر داتية لا سيما المعرفة له الترتيبات على معانيه  
 اول ما لم يكون الذي يصرف الناس ويعرفون عنه اكثر من عن خلقه من الاسماء والصفات  
 عدمهم بالسر لغيره كالاسد والذئب والحمار والسيف فله من هذه الصفات في اللغة  
 من الاسماء ما لا يشبه وهذا الاسم يدل على معنى لا يدل على الاسم الاخر كما يقولون في السيوف  
 صارم وسهند واسفند وشار وسفند واسفند واسفند واسفند واسفند واسفند واسفند  
 كالسر والذئب والهدى والصور والشفاف والسان وغيرها ولما كانت حادثة للنفس  
 الى معرفة داتية اعظم الحاحات كانت طرف معرفة لهم له اعظم من طرف معرفة ما سواه  
 ودونهم الاسماء اكثر والصور التي عليه جمهور العلماء ان يكون له علم في ان الله سبحانه  
 وبعض الاسماء احصاها دخل الجنة معناه من احصى السعد والسعد من اسمائه  
 دخل الجنة ليس سران انه ليس له الاسعة والسعدون من احصى الدار واه  
 واربابا من عجبها سلكه بل اسم هو الذي سمع به نفسك واربابا من عجبها سلكه حذا  
 سلكه واربابا من عجبها سلكه بل اسم هو الذي سمع به نفسك واربابا من عجبها سلكه حذا  
 عمر ولهم في الصبي ما علم الله علمه لم كان يقول في حقه لا احصى ما علمك انما كان علمك



ناخر انه على الله عليه وسلم لا يحد في اعمامه ولا يحد في اعمامه  
 وكان خصي الشاعليه ان يصاها انما يعرفها باسمها وما كانت تعرف  
 والافان به ليس تنوع ما ركب كل طائفة من الطائر تسلك طريقا الى ايات معرفته  
 ويكن من طائفة لا طريق الا تلك وهذا اعطى من ربه المعرفة الا بهذا الطريق  
 من عام لا يعلم بالضرورة فلا يدع لبل بل عليه وليس يدلل بل الموجود بل على الله  
 طريقا اخرى واركان العارفين بالله عار من الانسا وعلمهم عن طريق تلك الطريق المعينه  
 والطريق يتوحد ان يتوحد اصل الدليل وبانه من ان مقتضات منه يستحق على اخر  
 وهذا استدلال بالامكان وهذا بالحدوث وهذا بالامان وهذا استدلال بالحدوث والادوات وهذا  
 حدوث الصفات وهذا حدوث العين والامان وهذا بالحدوث وهو على واحصول  
 غلطوا بطول الابد من العلم حدوث كل موصوف بكونه الصفات وبقوله من علمه  
 الجسم والكوه والحدوث والمركب وغير ذلك من العبارات والحدوث سدا لكونه حادام في الحوادث  
 في صور طائفة من الحوادث هو كذا وليس طائفة من الصفات يحدث والبالسفة  
 يسلكوا هذا الطريق لا يصادق من الاحكام ما هو في حله الحوادث والصفات  
 فصل ان سالك يسلك طريقه سلفه المستبين ارسطو او اتباعه  
 الذين اتوا العلة الاولى بحركة العلة الارادية والافان لا يحد في اعمامه  
 لغايبه وهو حركه العلة للشيء بالعلمه الاول فعدل ان سالك هذا الطريق الى  
 طريقته التي سلكها من طريقه المسطحين الذين يخوضون بالحدوث على الحدوث وهو لا يحد  
 لحدوث العالم محل طريقته الاستدلال بالمكن على الواجب وراي اولئك المشككين في  
 الوجود الى عدم وجوده فسمي هو الى واحد يمكن وانما الواحد بهذا الطريق ولكن هذا  
 سالك الى عدم مكن وله ما هو في الوجود والعلم وبقوله من علمه هو المعقولات  
 ان سالك الوجود او الفناء من حيث دابة من غير البينات الى غير ما سالك بلور حيث

ابن المكن

بحاله الوجود في نفسه او اللون فان وسمه هو الحق بدانة الواحد وجود من دابة  
 وهذا القنوم واوله كمال من ان يقال هو مسموع بدانة بعد ما عرض وجودا بل ان  
 ما عاين دابة شرط مثل شرط عدم علمه صار مسموعا او تزن شرط وجود علمه صار واجبا  
 واما ان لم يحد في طائفة لا حصول علمه واعدتها مع له من دابة الامر الثالث وهو  
 الامكان فليكون ما عاين دابة السلك الذي لا يتسع فكل موجودا سالك الوجود  
 بدانة واما مكن الوجود فحسب دابة مقال اما كون الموجود شتم الى  
 واجب وهو الواحد بنفسه والي مكن وجوده نفس وار الموجود نفس لا بد له من وجود  
 نفسه هذا هو حق في بقاء صادقة واما كون المكن بنفسه له دات تقتض عليها  
 الوجود والعدم والاماع ذلك فليكون بدانة اربعة واحده يعرفها كماله لرسنا ما طر  
 والاعراض على هذا من حجب احدها قوله ان من ما عاين دابة شرط صار مسموعا او واجبا  
 واوله يقتض بها شرط مع له من دابة الامر الثالث وهو الامكان يقتض اثبات دات لهذا  
 المكن بلون بل او احده وان مسموعه وهذا يسمى اكل مكن داتا معاين لوجوده  
 وان سالك البينات مكن ايضا ما هو بالوجود بانه وبالعدم اعموي وهذا ما طر سوا ان يحد في  
 جعل المعدوم شيئا من المعر له وجودهم او قول من جعل الماهيات المعوية في الخارج معاونا  
 للوجود في الخارج كما يقول من يقول من المسلسلة وهو لم يذكرها دليل على صحة ذلك في  
 ما ذكره من التفسير لادل على وجود الاقسام البلاش في الخارج ينبغي دليله غير صدر المحدث  
 وهذا ما يسلكه اشكال هؤلاء المذكورين انما مسموعه فذكرها واثبتوا الدليل على امكان  
 كل من الاسماء ولا وجودها ما يذكرون وجوده وذلك وقول على ذلك القدر كما من بدانة  
 في الخارج وهم لم يقتض في الخارج كما ذكرنا بظاهر ذلك في مواضع والمقصود ههنا ان قول  
 العالم كل موجودا في البينات الله من حيث دات من غير البينات الى غير ما سالك راجح  
 واسا مكن انما يصح ادعاء علم ذلك ان الموجود في الخارج له دات مكن ان لا يثبت معها الى غير



نقال ان تلك الذات اما واحدة واما اربعة واما اربعة واما اربعة واما اربعة  
 لا شيء من الخارج الا الموجود اما نفسه واما بقية الموجود من اذ البقية غير  
 الذات الى عن ملاقاته بكل الالفاظ التي يقال ان لها مكنة فانه للموجود  
 والعدم بل هو الذي قدرا به موجود بعضه اذ لم يثبت الى غير فلاحتة له  
 لا وجود واغني واما ما يكون مكن الموجود اصلا بهذا المعنى لا يشترط  
 به الاعدادات وان حقيقة الخارج معانيها هي الخارج من الموجود واما  
 ثبت هذا القسم كالا سدا لا باطلا وادانيل بدتر هذا ان غير هذا النوع  
 قيل الخواص من وجهين احدهما انه قد بين ان هذا النوع ساو اذ كان والآخر  
 انه مصدر ان ضرورة فلا ريب ان هذه المقدمة مما سار به كثير من العقلاء  
 لما كرههم في عدمه خفيه كالحاج الى ما في سلسلة الاشياء كالارباب والامم  
 حارون منها فالراي له فكل ما كان والآخر متوقف بها واهل الاثبات فاطمحة لا شيء  
 ومن مسمون على بطلانها فلهذا يكون من هذا المقدمة من ايات واحد الموجود الذي  
 وجوده ظاهر واخر من هذا المقدمة وهذا لا سدا لا للنوع فالفصل في التجدد  
 الجلي فالحق وهذا اذا كان في الحدود سرودا فهو في الاوالة اول فالردي الوحي  
 الثاني ان هذا اظهر على كل قول اما على قول بطار السنة الذين يقولون وجود كل شيء  
 الخارج عنه حقيقة مظاهر واما على قول الفالسا ان الموجود شيء المسمى من  
 الوجود والسوت فاهم اسولون ذلك الا ان المعدوم اسولون ان الموجود للعدم شدة  
 فصل الوجود والعدم بل هو اسولون ان ماهية العدم معان له لوجوده كالا سدا  
 انها قبل الوجود والعدم من الخلق اسصور عدم ماهية مستلزما للوجود فثبت  
 المكنات في الوجود والعدم واما على قول الفالسا الذين يقولون وجود الماهيات رايد على

ما هي انها تلك الماهيات انما تحقق في حال الوجود لا يمكن خروجه من الوجود فلا  
 صور له يكون عندهم ماهية هي نفس قبل الوجود والعدم فاثبات ماهية قبل  
 الوجود والعدم وهي مع ذلك مستلزما للوجود ليس قول احد من الطوائف الثالث  
 ان هذا باطل ما بها اذا كانت مستلزما للوجود اشنع ان قبل العدم وان كان عدوها  
 مكننا اسبع ان يسلم الوجود فلهذا يلزم ان يكون وجوده واعدتها راها مع  
 ذلك يسلم الوجود لا يمكن عدوها جمع على ما قصص وادانيل من اعتبارها انها يمكن  
 وجودها وعدوها اما باعتبار رسمها فانه يجب وجودها قبل قول الفالسا من اعتبار  
 وانها يمكن وجودها وعدوها ليس معناه انه يجب وجودها او عدمها بل معناه انه باعتبار ذاتها  
 لا يمكن وجودها واعتدائها لا اذ كانت احدهما باعتبارها والعدم من الوجود فيكون  
 الوجود لها من غيرهما واحدا والوجود الواحد لو يعني لا يمكن عدمه وهذا لو االب  
 الموجب لها لعدمت لكن هذا لا يلزم من منع فان السد اح الوجود ذاته وهو لو انته  
 وكما في الواجب بذاته منع عدمه ان عدم الارام يوجد عدم الملزوم فلولا عدم الارام الواجب  
 لعدم الواجب وعدمه يمنع عدمه لا من يمنع من عدمه هذه الالات مسعوا لا يكون  
 عدوها مكنها فان الممكن يضر الجمع وادانيل عدوها مسعوا لم يكن مكنها الوجه الثالث الرابع  
 ان قال معلوم انه لو لا وجود الفاعل لكان معدوم مسعوا ولم يكن عدوها معلول على مسعوا  
 عنها وقول الفالسا على العدم عدم العلم انما راد به ان عدم العلم يسلم عدمها ودر علمه بهذا  
 صحيح وان اراد ان يسع عدم العلم هو الذي جعل المعلول معدوما فاما ما ظن العلم المحر لا انتم له  
 راسا حقا ولو لم يكن معلول عدمه لكان معدوما لا سدا انما قد عدمه لا سدا وهذا  
 ما ظن ان العدم من محض ليس من غير معلولات وهذا لا عرض مكن انما راد على قوله  
 في وجوده اذ اثبت انه من حيث ذاته من غير الالفاظ الى عن هو اما واجب واقفا يمكن







تقتضي ان هذا الامر الثالث اما لكونه من ذاته او الم يعرف بها احدا من مخلوقاته  
 ان يعرف بها احدا من فادام لم يكن لها الا مكان الان في حال وجودها غير الامكان وهي لا تعرف  
 الامكان لم يكن لها من ذاتها مكانا صلا ماله جعلها لا يمكن عدمه واجبا سواء كان واجبا  
 نفسه او غيره وما كان واجبا لم يكن مكانا فاما لكونه مكانا او لم يعرف به لا سبب وجوده ولا سببه  
 فان صوته ومدرته تدل على ان له من لوازمه ذاته لا سبب لعدم التثنية بل يجب وجودها وعدم  
 عدمها وليس من الممكن الذي يجعل الوجود والعدم هو هذا الامر الروحاني  
 وهو ان هذا الكلام يصح انما في حال انما في حال حصول العلم واحده ليس لها من ذاتها  
 الامكان والعدم بل انما هو حوته واراد الوجود اما واجبا واما يمكن في حال وجودها  
 وما من من حصول العلم فلا يكون في حال وجودها لاسيما انما الامكان وحده هو صفة الامكان  
 في حال الوجود فيسبب سبب الوجود الى واحد ويمكن ان يكون هذا الاعيان بخلاف سبب  
 الى واحد ويمكن ان يكون سبب الوجود ما يوصف بالوجود ما به والعدم اخرى فلو كان ما هو موجود  
 وان بعد ما فان سبب الوجود الى واحد ويمكن ان يكون هذا الاعيان ما يضافه فيه فاما ان يوصف  
 بالامكان في حال وجودها فيكون وجودها يوصف به في حال وجودها لا يمكن وجودها كما ان  
 عدمها الروحاني فان من ان يقول انما له من ذاته الامكان انما في ذاته فعل الوجود والعدم  
 وجودها كما ان له هذه الذات هي من حيث ذات مع قطع النظر عن وجودها فيكون ذلك  
 هو واحد او يمكن ان يمتنع ما في سبب واحد او سببه يطل لوجودها فيكونه وان كانت  
 ممكنة فلا يكون ذاتا الا ما في اخر جعلها ذاتا فاما لكونه موجودا الا ما في اخر جعلها موجودا  
 بل ما من ما ذكره انما ثبت لوجودها ذاتا لا سبب ولا ينفى لوجودها ذاتا لا سبب وهذا يفضي الى  
 السلسل ان القول بها يوصف بكونه ذاتا كالقول بما يوصف بكونه موجودا الروحاني  
 التاسع اما اذا كانت تلك الحصة والذات متصلة الى سبب فلا سبب الا في حال الوجود  
 حصة ذاتها في راجح الوجود فيسبب مع كونها معروفة بلا جعلها ذاتا وحصة الاسع لكونها  
 موجودون وحدها ذاتا في حال وجودها حصة حصة واحدة به فلا يكون فاما لعدم كان  
 نفس

مكونها  
 حصة ذاتها في

فمن الوجود لا يكون فاما لعدم لما فيه من الجمع من التثنية الروحاني العاشر  
 انما اذا كان واجب الوجود لم يجعل حصة لها وهي المكون لها حصة الاسباب لم يكن هناك  
 حقيقة فعل الوجود والعدم الروحاني الحادي عشر فلو كان موجودا اذا التثنية حيث  
 ذاته متفكر من غير انما في حال كذا اذا التثنية الى السبب او غيرهما من الموجودات  
 من غير التثنية الى غيرهما لم يجعل الا في العجز الموجود فاما اذا كان واجب الوجود فيسبب  
 لم يكن موجودا الا في وجودها فيسبب وجودها فيسبب وجودها فيسبب وجودها فيسبب وجودها  
 وادام الوجود الى الوجود فيسبب وجودها فيسبب وجودها فيسبب وجودها فيسبب وجودها  
 ليس في سبب معول وغير معول ومخلوق ومخلوق اما لكونه الامكان لكانت وليس له تلك  
 الذات وجود ولا عدم فهذا غير معقول في شئ من الموجودات بل انما العقل انه ليس في الامكان فيسبب  
 وجودا صلا والعدم وادام في سبب الاشياء وادام لما ليس له من ذاته وجود وليس حناه ان في  
 الخارج له دار ليس لها وجود بل مضافا لمصور ذاتا في سبب ونفسه ان تلك الذات لا وجود  
 الخارج الاعمدة سببها فاختار المصور في الادوار في الاعيان الاعمدة سببها في  
 الخارج لا انه في الخارج لذات ماسة في الخارج فينبغي الوجود في الخارج والعدم في الخارج فاما في  
 وادام في ذلك وعلمنا ان كل موجود فاما موجود فيسبب وهو الحاضر في موجوده وهو المصور في  
 والمصور في المصور لا يكون الا في سبب ما بالعدم بل انما الذي ينفى الوجود والعدم بالمر لا اعتبارا  
 ولو قدر انما يعرف هذا المصور في وجوده فيسبب وجوده فيسبب وجوده فيسبب وجوده فيسبب وجوده  
 احسن ما بين من سببها بل انما في المصور في في العادة الا المعلوم الذي يمكن ان يكون وان  
 لا يوجد واما ما وجد في حرج من الاحزان الى الوجود فيسبب وهو في الاعيان فيسبب في الاعيان  
 على انما في راجح الوجود ما به حق للقول هذا الطريق الذي سلكه حسانت واما فيسبب مع لونها في  
 ان له حصة فيسبب واما المسئلة الثاني فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان  
 من حصة في حدها ما ذكره الرازي فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان فيسبب في الاعيان  
 فاما في الاعيان في حدها في



وكل ما كان كذلك هو محدث فالعالم محدث اما المقدمة الاولى فتدنا من الاحجاب  
 منها طريقتين الاولى انهم قالوا ان جسيم من اجسام العالم فهو متناه وكل متناه فله شكل معين  
 ومقدار معين وجنر معين اما المقدمة الاولى فلما سئل عن هذه واما المقدمة الثانية  
 فلما سئل عن جسيم متناه فلما سئل عن مقدار معين وان خطبه به حد واحد كالكرى او حدود كالمظ  
 وهو المعنى بالشكل وان يكون في جنس حيث يكون في شئ من الالهة انه ههنا او هناك وهذا كله معلوم  
 بالضرورة وكل ما له شكل ومقدار وجنر معين فلا بد له من تخصص خصه به وبهاته  
 انه ما من جسيم الا ويعلم بالضرورة انه حور ان يكون على مقدار الكبر او اصغر مما هو عليه اما  
 متنا متناه او متنا سيرا واذا كان كذلك فلا بد له من تخصص خصه به والافان احد  
 الخامس من اوصافه من تخصص وهو حال الطونف الثاني ان جواهر العالم اما ان  
 يكون جميعه او مقترقة او مختصة ومقترقة معا او لا جميعه ولا مقترقة او البعض مختصا  
 والبعض مقترقا لا احاد وان يقال بالاحتجاج والافان مقار لا انها غير جميعه ولا مقترقة معا  
 او هو طاهر الا جاله فلم يبق الا احاد الاقسام الاخرى اسم سلفا قدرا يمكن في العمل  
 الاحكام على خلافه يكون ذلك حازا لها والاند لها من تخصص خصه به لما تقدم من الطونف  
 الاولى واما ان المقدمة الثانية وهو ان كل مقترق الى الخصم محدث فهو انما يخص  
 لا بد ان يكون باعلا اختارا وان يكون ما يخصه خارجا لما تقدم من المسئلة الاولى يعني شكل الامكان  
 احراز العالم من طرقة قدسية ان ما الله ما ذكر منه واد استأثر طواهر والاحكام بالخلق من الحادث فتكون  
 حادثة ما وادانت اجزا العالم من الجواهر والاحكام حادثة فالاعراض كلها حادثة  
 عدم ما سواها من الجواهر والاحكام والعالم لا يخرج عن الجواهر والاعراض فلو كان حادثا  
 فاب الامدى وهذا المسلك ضعيف ايضا ادل فابل ان يقول المقدمة الاولى وادانت  
 سلمه حورا المقدمة الثانية وهو ان كل مقترق الى التخصص محدث بمسوقه وما ذكر  
 في غيرها ما طعن به سابق من المسئلة الاولى وهو ان سلم حادث ما اشترى الله من  
 الصفات فلا يلزم ان يكون الجواهر والاحكام حادثة لخوار ان يكون هذه الصفات  
 متعاقبة

متعاقبة على كل الى عمر النهاية الا ما لفت الى ما سبق من ان اسما حواد متعاقبة  
 الاولى لها مال ليس به ملبس هذا المسلك ضعيف من مسلة الحركة والسكون وهذا  
 يستقر الى ما سبق اليه ذاك من غير عكس اذ كلاهما يستقر الى ما ان اسما حواد متعاقبة  
 وقد عرف ما به وهذا يزيد ما حاسبه الى ما ان الجسم المخلوق صفات حادثة  
 غير الحركة والسكون وهذا محال في جمهور العقلاء وهذا منى على يدسات على انه اندله  
 من قدر او احكام وافراق وان ذلك الدور لا يخصص وان كل ما لا بد له من تخصص هو  
 محدث اما المقدمة الاولى فجمهور العقلاء سلموا انه لا بد له من قدر واما لونه لا بد له من اختصاص  
 وافراق هو منى على مسلة الجوهر الفرد والى العقلاء سوطا في المسئلة من حرم سطرور الجوهر الفرد كالتعاقب  
 بالذات من الجسم من المسئلة والصورة باطل بها القول بان ما لا يكون له قدر يقتر الى  
 تخصص بهذا من رابع مسطور وذلك ان القدر صفة من صفات دى لقدر كالوانه وكوانه والطلاقة  
 وسائر ما يمكن وصفه للجسم من الحق والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك  
 واد صفة به كان سطا ما تختص الاحياء بهذه الصفات وسطا ما تشترك به الحيوان كالوان  
 والعدد والطعم والريح ما داما لا يابى لى قدر يمكن ان يكون قدره على خلاف ما هو عليه وان يراه  
 ان يقول كل موصوف يمكن ان يكون موصوفا بخلاف صفته فاذا عرفنا على غير ما ساعد من  
 الموجودات التي لها اقدار و صفات فان حورنا كقولها على خلاف اقدارها لحوورنا لها ان يكون  
 على خلاف صفاتها بل القدر من الصفات ولهذا لما تكلم القضاة في مفهوم الصفة لقوله على الله علم  
 من الاصل السابعة الزكاة تكلم بعضهم في مفهوم القدر لقوله اذ بلغ الحما فليقتلن عمل تحت تقار  
 اخرون القدر من جملة الصفات ولهذا فان ما اجمع به من ان هذا الكلام على البلية  
 في مسلة صدر العالم ان العالم له صفات فافتار يمكن ان يكون على خلافها فهو مقترق الى تخصص  
 لا ان العالم يمكن بالارباب والمخصص لا يكون موصوفا بالذات وبذلك مسلك هذه الطريقة انما هو العالي  
 في النظامية صلا لكوا هذه الطريقة وما رجوم لم يقر قوا من القدر وسائر الصفات

كالنهار  
والصباح  
واللحظة  
والطرفة  
وليس من الكثرة  
مع التلاطفة



وكل ما كان كذلك فهو محدث فالعالم محدث اما المقدمة الاولى فتدبر الاجاب  
 مقام بين الاول اتم ما لا اكار جسم من اجسام العالم فهو متناه وكذا متناه فله شكل معين  
 ومقداره معين وحيز معين اما المقدمة الاولى فلما سبق به من واما المقدمة الثانية  
 فلما كان كل جسم متناه فلا بد له من مقدار معين وان خطبه حد واحد كالكرى او حردو كالمطل  
 وهو المعنى بالشكل وان يكون في حيز حيث نكر ان يتنازل اليه بانه ههنا او هناك وهذا كله معلوم  
 بالضرورة وكذا له شكل ومقدار وحيز معين فلا بد له من تخصص مخصوص به وبه بانه  
 اية ما من جسم الا ويعلم بالضرورة انه حيز ان يكون على مقدار اكبر او اصغر مما هو عليه بانه  
 متناهي فبانه او متناهي او اذا كان كذلك فلا بد له من تخصص مخصوص به والا كان احد  
 الخاص من واما من غير تخصص وهو حال الطريق الثاني ان جواهر العالم اما ان  
 تكون جميعا او متفرقة او مختصة بمتفرقة معا ولا يحددها بمتفرقة او البعض مجتمعها  
 والبعض متفرقة لا احراز ان يقال بالاحتياج والامراف معا ولا انها غير مجتمعة ولا متفرقة معا  
 او هو طاهر لا اجاله فلم ينق الا احدا لا تمام الاخرى اسم سكا قدر ما يمكن في العمل بوض  
 الاجسام على خلافه يكون ذلك حازا لها ولا بد لها من تخصص مخصوص به لما تقدم في الطريق  
 الاول واما بان المقدمة الثانية وهو ان كل من ينظر الى الجسم عن حيث فهو ان تخصص  
 لا بد له من باعلا مختارا وان يكون ما يخصه حادنا لما تقدم في المسئلة الاولى يعني شكل الامكان  
 احراز العالم من بانه قدمه وسبق ان ما الله ما ذكر فيه واد استال طواهر والاحسام الخلو من الحادث فتكون  
 حادته فاد اذ انت اجزا العالم من الجواهر والاحسام حادته فالأخرى حادته حادته  
 عدم ما سواها من الجواهر والاحسام والعالم لا يخرج عن الجواهر والاعراض بل هو حادنا  
 فالب الامدى وهذا المسلك ضعيف ايضا اذ لا فيل ان يقول المقدمة الاولى واد اذ انت  
 سلمه غير ان المقدمة الثانية وقل ان كل من ينظر الى الجسم عن حيث فهو متفرقة وما ذكر  
 به من ما اطلق ما سبق في المسئلة الاولى وسبق من سلمه حادته ما اشترى اليه من  
 الصفات فلا يلزم ان يكون الجواهر والاحسام حادته فحوار ان يكون هذه الصفات  
 متعاقبة

معناه على ان عمر البهائم الا بالصفات الى ما سبق في بيان اسما حوادى معناه  
 الاول لها حال ليرحمه فلب هذا المسئلة ضعف من سلمه الحركة والسكون وهذا  
 يستقر الى ما عرفت ان الله ذاك من غير عكس اذ كلاهما يستقر الى بيان اسما حوادى معناه  
 ويدع عن ما سمع وهذا ان يرب ما حاصره الى بيان ان الجسم الخلو من صفات حادته  
 غير الحركة والسكون وهذا محال في جمهور العقلاء وهذا منى على يد مات على انه ابد له  
 من قدر او اجماع وامراف وان ذلك لا يكون الا تخصص وان كل ما لا بد له من تخصص هو  
 بحيث اما المقدمة الاولى فجمهور العقلاء سلموا انه لا بد له من قدر واما لونه لا بد له من ختام  
 وامراف فهو منى على سلمه الخلو من الفرد واكر العقلاء من طوائف المسلمين من رحم سلمه الخلو من الفرد  
 بالبدن من ذلك الجسم من المال والصورة باطل بل العقول ما لا يكون ماله قدر فحق الى  
 تخصص بهذا من رابع مشهور وذلك ان القدرة من صفات دكا لقدرة كوانه وكوانه والاطمينة  
 وسابرها يمكن ان يصف به الجسم من الجوه والقدرة والكلام والسبع والنصر عن ذلك  
 فاد صما به نوحان سكا ما يختص الاحياء بهذه الصفات وسكا ما يشترى به الحي عن كوانه  
 والقدرة والطعم والريح فاداما لا يبايل كل ذي قدر يمكن ان يكون قدره على خلاف ما هو عليه فان قيل  
 ان يقول كل من يوصف يمكن ان يكون موصوفا بخلاف حقيقة ما ذاعر صا على عقولنا ما يعلم من  
 الموجودات التي لها اقدار وصفات فان محوونا كقولنا على خلاف اقدارها لمحوونا لها ان يكون  
 على خلاف صفاتها بل القدرة من الصفات ولهذا لما سلم العقول من مفهوم الصفه ليعلم على الله عليم  
 في الابد السامية الزكاة تكلم بعضهم في مفهوم القدرة ليعلموا والمبلغ الما فليكن لم يلاحظت فكل  
 احرون القدرة من جملة الصفات ولهذا بان ما اصبه من اصبه من اهل الكلام على العبادية  
 في سلمه حذر العالم ان العالم له صفات ما قدر يمكن ان يكون على خلافها هو مصدر الى تخصص  
 لا ان العالم يمكن بالارطاق والمخصص لا يكون موصوفا بالذات وقد سلم هذه الطريقة انما العالي  
 في الطامية ما لا يواحد الطريقة وسار عوهم لم يقرقوا من القدرة وسابرها الصفات

كالعارة  
والصغارة  
والهشامية  
والطامية  
وليس من الكونية  
مع الخلق الباطنة



في إمكان القبول وعدمه والقدر المعين امور الحوادث المعينة على الصفات  
المتعلقة كما ان صفاته المخصوصة التي لم يسمها القدر فان نفس الجسم الذي  
تقدر في الدهن لا يمكن من جهة الاول بغير كنه في جهة جالبا عن جميع الصفات  
لا بد من جسم شامل لجميع الاحكام بل هو قدر محدد عن جميع الصفات كالمعرض  
على وجه من جميع المعدودات وذلك ما يحمله الاساس من الاجسام بعدد وقته  
لخصه للاسنان والفرس والسحر والدار والمدنية والحل وغير ذلك مما يحمله مع  
عدم خيل في صفاته كالوانه وغيرها ولا يمكن تحيله مع في قدره فاختصاص  
الجسم بقدره باحصاء من جنس الموصوفات نفس الصفات واختصاص من  
المعين بقدره باحصاءه بصفته المعينة وجسمته المخصوصة وكل شيء حقيقة  
تخصه بقدره صفات يقوم به بها لا تماثيا المبدأ والكيفية ومما لا يخفى بقول  
العاليل كل ذي قدر يمكن ان يكون مخلوقا كذا الله تعالى كل موصوف مكر حوته على خلاف تلك  
الصفات وهو امر من موله كل ما له حصه مكر حوته على خلاف تلك الحصص ولكن هذا  
المقام يمكن ان يجعل حكم المقدار حكم سائر الصفات فلا بد ان يعنى الموصوف وصفاته  
الرم لم يسمها بكنيته اثن بدس كنيته باحصاء صفته بقدره دون اخصاصه  
فالنار والماء والهوا لم يسمها بكنيتها المخصوصة اعظم ما يلزمها المقدار المعين فقال  
ان يمكن ان يقدر ان كل جسم يقتل من الصفات خلاف ما هو عليه وما ذكره هو على ما ذكره  
فان هذا لا يلائم الا حصص القدر وان لم يلم ذلك ولا فرق في القدر وغير واجد الطرف  
الذي ذكرها الرازي وهو في اسباب الصانع الاسدي ان كان صفات الجسم او حوته في عالم يوفق  
السالكين في صفات القدر وغيره ثم ليقابل ان يقول ان الله تعالى كل ذي قدر يمكن ان يكون كذا وصغر  
او كذا في وصفه بل ان يكون خلاف ذلك الوصف وهو ذلك الذي يسمي بالاسكان الذي هو الخاوي  
والعرف بينهما ان الاسكان الذي معناه علم العلم بالاسماع وليس في ذلك ما يسمي  
ذلك والاسكان الخارج معناه العلم بالاسكان في الخارج والاسكان بعدد في نفسه اشياء  
جسم

كثير حوزها والعلم بها متعده ومع هذا فهي متعده في الخارج لا مورا خروا والارادة  
الامكان الذي لم يسمه ذلك لان غايته عدم العلم باصناع كون تلك الصفة واجبه لكون  
قال ان هذا الامكان الخارج هو الذي علم ان كل موصوف بصفه او كذا في قدر يمكن ان يكون مخلوقا كذا  
فان حاز في هذا الكلام لانه صفة كونه من الافراد ما لا يخصه الا الله تعالى وليس  
معها دليل يدل على ان هذا كذا في الخارج بقا من جميع هذه الافراد غايته انه رأى بعض  
الموصوفات والمعدرات فضل طواف ما هو عليه ما فاناس العباد على السأله هذا  
من اسئلة الناس لاجل ان لا يتبينوا ولا هذه تنعكس عليه فقال له لم فوالا ما له صفة  
وتقدر معان العباد على السأله وقال كل ما في نفسه فله صفة وقدر وهذا الى المعقول  
اقرب من قياسهم فان هذا لا يعلم استقامه واسا قول العباد ان له صفة وقدر فيفضل خلاف  
فان لا يعلم اطرافه فان الساس الذي لا يعلم استقامه من الساس الذي لا يعلم اطرافه  
والناس يسمون على انهم لم يروا موجودا الا له صفة وتقدر وليسوا يسمون على ان كل ما  
راى مكر حوته على طواف صفاته وبقدره مع ما حصفته الى هوها هو مع اسما له حقيقة  
واسما له بغير وصفه اولي ثم ان ما سأل هذا من السموات انما يعلم حواره على خلاف  
هذه الصفات فادله مفصلة لا يعلم ذلك صفة من راحا وهذا نازع في ذلك ليس العقل  
الذي لا يخفى من مدته بعض بل هو بعضه غير بعض ولو كان هذا الخوار يعلم ما كان من لم يسمع  
منه طواف العقل الذي لم يسموا طوافه بل هو مجرد اللغزرات ثم قال هذا بعضه معارض  
ما يخفى في نفسه وصفاته اللازمة لا فانه يمكن ان يقال كل موجود له حقيقة خاصة حاز  
بها من غير ما حصفه من ذلك الموجود فتلك الحقيقة دون غيرها من الحكماء يوفق الى اخصر  
وسا العلوم بالصورة انما لا بد من وجود واحد بغيره قد يسمي بوجوده واما استأله  
حروف الحوادث والحكايات فمن والاما حذو وليس واحد بنفسه والامم يعلم ويعلم بالضرورة  
ان طبيعة الحكماء الواجب وطبيعة الحديث لا يمكن الا ان يدعى ما اذا كانت الموصوفات متعده الى



فعدم وحدت وواحده يمكن من المعلوم انها بشر كان في سبيل الوجود والمماهيه والذات  
واخصه وعبر ذلك يختص الواحد بالاشتركة منه على بل من المعلوم بالضرورة ان الواحد  
له حصه حصه لا يشتركة بها غيره واركل يخص بنفسه الى حصصه ما كان له امر حقيقه  
الواحد بنفسه الى حصصه ما كان له ذلك يكون في الموجودات عدم الواجب سلبه حده  
الحوادث بلا حداثه ووجود الماهيات بالواجب وهذا انه معلوم ان الواحد بالضرورة له  
احد بل عاينه الدهر ان عطل الاخر ان يقول العالم عدم واحد الوجود نفسه لا يقول انه بغير حداثه  
ليس له مدع وان افاض الدهر ان العالم واحد الوجود بنفسه لانه واحد الواحد بنفسه حصصه  
بصايات لا يشتركة بها غيره لا كحوادثه من الحيوان والنبات بل كحدها بل بغير الوجود  
واحد بنفسه له حصه حصصه لا يشتركة بها غيره من غير حصصه ما كان له حصه حصصه  
وسبب لان واحد الوجود هو الوجود المطلق سبب المطلق والاسطرطيقه له هذا القول  
وان كان ساد معلوما بالامطار فهو ما نقتض وهو مستلزم انه حصصه غيره ما يخصه  
وذلك ان المطلق لا يدخل الخارج مطلقا ولا يوجد الا بعدا بعدا من النوع ما دام الوجود واحد  
منه فالوجود بل من طائفة وانما ليس بواحد بله سبب الوجود فلم يكن مطلقا الا في  
وجوده موجودا بالواجب ولا غير واحد لانه رتب المتيقن في حدها وهو المتيقن بالاسطرطيقه  
ثم انه سلبه بكونه متدا لغيره وكونه متدا لا معصولا ولا رعا سببا ومعتقفا  
وعشقا وغير ذلك من الامور المتقيه المحصيه التي تشاركها من عين والبايون وجودا مطلقا  
ثم ان قال هو مطلق لا سطرطيقه ان مصادف حمله على كل موجود كما ان يكون المطلق  
لا سطرطيقه حمله على الانسان والفرس وغيرها من الحيوانات وهذا سبب عليه من العقلاء  
سلبه لم يكن كل موجود واحد الوجود ان كان واحد الوجود هو الوجود المطلق  
لا سطرطيقه كما نقول ان الفرد في الملاحه وهذا ما يحسن العقل وانما مطلقا لا  
يقول بعض الملاحه لانه من ترص عنه النقص منهم بل من راي سطرطيقه ان المطلق سطرطيقه  
الاطلاق لا يكون الا في الايمان لم يلزمهم الا بصح فالوجود والموجود علم واعلان  
ووجوده

وهو ذلك والمطلق لا سطرطيقه احصا من والاسان والواحد المطلق سبب  
سبب الامور اليونيه عنه وهذا الموصوف فالسبب والامانات دورا لاشات  
ثم نقول ان سببا وطائفة فهذا مع انه باطل من جهة نفسه ليس هو مطلقا بل هو موجود مستند  
بوجود سببه را صافيه ودكر خصصا من سبب الموجودات فلا على بغير وجوده  
واحد ولا مطلقا وهو حصص ما على غير سبب الموجودات على اي وجه قدر كماله احصا من  
حصصه ان يكون له حصصه من خارج اسع ان يكون الوجود موجودا مستند را يكون  
حصصه من كطرفين موجوده سبب وان يكون عدم وجود واحد بل من الناقص  
والدور في السلسل المتعان فانه اذا اشتركا في حصر الى سبب حصصه مدك الثاني اسان  
بغير الى حصصه او لا فان لم يفراسه من الحصصه الكلية وهو المطلق وانما سبب الى  
الاول لكونها الدور في التبل را اسطرطيقه لم السلسل من العقلاء فلا يمنع ولود را به بل من  
الدور رافعي وهو ان يكون كل من اختصاص موجودا مع الاخر من سبب وكل من اختصاصه من هو  
مستوفى على ما احصت به نفسه على ما احصته الاخر من سبب ان يكون هناك اختصاصا بالوجود  
من ذلك الاختصاصه بالوجود لا الارب والجميع احصا من سبب ما هو عليه من حصره اختصاصه  
نفسه ووجوده وصفا من ذلك الاربعه وعارضا من قول الدليل كل حصصا لانه من حصره سبب  
لنكونه كل موجود فلا بد له من واحد سبب وكل حصصه فلا بد لها من سبب من سبب ما كان سبب  
فلا بد من سبب سبب ما كان سبب من هذه الامور الاربعه من الدهن ان يكون على خلافها هو  
وحد واحد كان هذا من ذلك في الدهن لا يوجد امكن ذلك في الخارج ولكن طائفة من اهل  
الحدس الباطل والحكمة السوسطايه سبب يكون على امكن الشيء في الخارج ما كانه في الدهن  
من حده مثل ذلك في كلام كثير من اهل الكلام والفلسفه والاراي والامري كقولهم استعملون  
ذلك كثر كاستعمال الاراي وعمل امكن وجود وجود لايمان العالم را احصا من سبب  
الصحة العقلية بعض ان كل موجودا ما سبب له ما احصا من سبب را ما لايمان را  
حاصب او كل موجودا ما سبب على عمه وما خارج عنه را ما لا داخل وما خارج ومحققون

فعدم وحدت وواحده يمكن من المعلوم انها بشر كان في سبيل الوجود والمماهيه والذات  
واخصه وعبر ذلك يختص الواحد بالاشتركة منه على بل من المعلوم بالضرورة ان الواحد  
له حصه حصه لا يشتركة بها غيره واركل يخص بنفسه الى حصصه ما كان له امر حقيقه  
الواحد بنفسه الى حصصه ما كان له ذلك يكون في الموجودات عدم الواجب سلبه حده  
الحوادث بلا حداثه ووجود الماهيات بالواجب وهذا انه معلوم ان الواحد بالضرورة له  
احد بل عاينه الدهر ان عطل الاخر ان يقول العالم عدم واحد الوجود نفسه لا يقول انه بغير حداثه  
ليس له مدع وان افاض الدهر ان العالم واحد الوجود بنفسه لانه واحد الواحد بنفسه حصصه  
بصايات لا يشتركة بها غيره لا كحوادثه من الحيوان والنبات بل كحدها بل بغير الوجود  
واحد بنفسه له حصه حصصه لا يشتركة بها غيره من غير حصصه ما كان له حصه حصصه  
وسبب لان واحد الوجود هو الوجود المطلق سبب المطلق والاسطرطيقه له هذا القول  
وان كان ساد معلوما بالامطار فهو ما نقتض وهو مستلزم انه حصصه غيره ما يخصه  
وذلك ان المطلق لا يدخل الخارج مطلقا ولا يوجد الا بعدا بعدا من النوع ما دام الوجود واحد  
منه فالوجود بل من طائفة وانما ليس بواحد بله سبب الوجود فلم يكن مطلقا الا في  
وجوده موجودا بالواجب ولا غير واحد لانه رتب المتيقن في حدها وهو المتيقن بالاسطرطيقه  
ثم انه سلبه بكونه متدا لغيره وكونه متدا لا معصولا ولا رعا سببا ومعتقفا  
وعشقا وغير ذلك من الامور المتقيه المحصيه التي تشاركها من عين والبايون وجودا مطلقا  
ثم ان قال هو مطلق لا سطرطيقه ان مصادف حمله على كل موجود كما ان يكون المطلق  
لا سطرطيقه حمله على الانسان والفرس وغيرها من الحيوانات وهذا سبب عليه من العقلاء  
سلبه لم يكن كل موجود واحد الوجود ان كان واحد الوجود هو الوجود المطلق  
لا سطرطيقه كما نقول ان الفرد في الملاحه وهذا ما يحسن العقل وانما مطلقا لا  
يقول بعض الملاحه لانه من ترص عنه النقص منهم بل من راي سطرطيقه ان المطلق سطرطيقه  
الاطلاق لا يكون الا في الايمان لم يلزمهم الا بصح فالوجود والموجود علم واعلان  
ووجوده



مثل هذا القسم ولسلا على اسكان كل من الانقسام في الخارج وقد سمون ذلك بـ **الاعتناء**  
 وهو من انقسام الكلام بان هذا من قول القائل كل موجود فاما ان يكون ما لا يتصور او ما لا يقع  
 واما ان يكون ما لا يتصور او ما لا يقع واما ان يكون ما لا يتصور او ما لا يقع  
 لا يتصور الخارج وهو موجود اما ما لا يتصور او ما لا يقع بل هذا ما يعلم انما هو بالصوره  
 العقلية على انما هو وبقوله انما هو موجود اما قد تم او يحدث او لا يتم واصلت ومثله  
 كل موجود اما واجب ان يكون له اول ولا هو موجود اما حال او محال او لا حال ولا  
 محال وبقوله انما هو موجود اما حال او محال او لا حال او محال وبقوله انما هو موجود اما حال او محال او لا حال او محال  
 التسميات وانما لها لا يدل على اسكان كل قسم منها ولا على وجوده في الخارج باضاف  
 العقلية العقلية لاسموت على ان الموجود اما واجب اما محال واما قد تم واما  
 يحدث واما قائم بنفسه واما قائم بغيره فاما قسم كل قائم بنفسه الى انما هو  
 والعالم والجاهل والهادي والعاقل وهو اوصاف صحيحة عندنا العقلية وهو قول  
 المشقة لاسماء الحسنى وهو انه حي عالم قادر واما ما رخصه الخمسة بانه والباطن  
 فلا يسمونه بشي من الاسماء الحسنى الى سمي بنفسه ومحمده فاعلم انما هو  
 ولا موجود كارد كبريهم سلم الشبهة من الاشياء والموجودات والملاحة  
 الفلاسفة سوال مشهور على قول القائل انما هو حي او ميتا او محال او قادرا  
 او عاجزا وسمي بصل او غير واصل من هذا لان بطل العلم والمملكة لا يابل  
 السلب والاحباب والفرق بينهما ان الاول سلب الشئ عما في ذاته ان يكون  
 به سلب الحسوس والسمع والبصر والعلم على الحيوان فانه بابل لذلك فاسلمت عند  
 نعم ان يكون شيئا غير اصيل كاهلا واما الجاهل فليس الاضافه لذلك لان  
 صمد حي واصلت واما عالم وجاهل واسمع صمد ولا يعمل صمد بالبرهان  
 وقد سطا الكلام على هذه المشهور وان كان لا يدرك وامثالها عن غيرها

السماء

بل اعترضا ان يكون ذلك من الحوات عن كل شئ من حوافر الاصل الاضافه بصفات  
 الكمال انما هو بطل الاضافه بصفات الكمال والحي الجاهل الاعمل الاصل لاسموت للعلم  
 والسمع والبصر كمال من الحوات الذي لا يتصور ذلك فاما ان سمع لور الواجب بصفات  
 الكمال ولا يصف كمالا سمع لور بها لا يسلها بطريق الاولى والعالي وكل صفة من صفات  
 الكمال لا يمكن ان يكون بصفات الكمال من الكمال وانما هو بصفات الكمال من الكمال  
 لانه انما هو بصفات الكمال من الكمال وانما هو بصفات الكمال من الكمال  
 هو من علمه فالعلم هو في ذلك الثالث ان كمالا يمكن ان يضاف اليه كماله  
 وهو واجب له لاسماع يورف من صفاته على عين السمع ان من صفات  
 نقص وان لم يسم حولا وصما وبكما الخامس ان ما ذكره من الفرق بين السلب  
 والاحباب والعدم والمملكة فتنبيه هذا ايضا دون هذا اصطلاح لهم لاجل انما هو والله  
 يدسم الجاهل هو انما هو بصفات الكمال من الكمال وانما هو بصفات الكمال من الكمال  
 اموات كذا جابر بن يونس قالوا به لهم الارض الميتة وامثال ذلك فاما ان كان يعلم ان لا  
 يد من وجوده بنفسه مختص بخصا لا يشترك بها غيره والاحتاج بها الى بيان  
 له ان يكون هو المتوهم ان كل صفة لا بد له من محض ما من له نوره انا طلائع حشر قوله  
 صلى الله عليه وسلم انما هو بصفات الكمال من الكمال وانما هو بصفات الكمال من الكمال  
 ذكره في سجدته لانه ما كان الواسع من الباطل السطاني لا ينف عن حشر الموجود الواحد  
 العدم الخالي وهذا المقام ضل فيه طوائف من الناس ما رواه سمون ما يحب انما هو بصفات  
 من الصفات لعدم علمهم ما روجب احصاءه بذلك ثم انهم ينافسون بالمعزلة وقوا  
 من كونه عالما وادرا وكونه متكاملا مريدا ما لا يعلم عام العلوي بانه كانه متكلم في علمه وكل  
 سى يدرى الكلام خاص فانه يكلم سى في شئ ما به اشكال الا بالصدق والاراد خاصة  
 فانه يورث سجاد في شئ لا يورث الا ما علم ان يكون عالما فاسم الناس هذا لا يورث ذلك



لكن ما الموحى للكلم بعض الكلام دون بعض وادان بعض الامور دون بعض فلا بد  
 من سبب توحى البعض فلا بد حسيلا يكون هو المحض بها الواو القادر المختار  
 من جاحد مقدور على الاجر لا محض بها لانه لا يجمع رطلانية توحى بها فاضلا  
 ما كلف قلم لا بد للتخصيص من محض ثم قلتم كل الوجودات تخصه روحه دون محض  
 بل رجح المخرج احد المتماثلين على الاخر عن محضه اذا حوكم في الممكيات وجود  
 المخصات بدور محض مع ان سبب القادر بها ليسه واحد فالوجودات بنفس  
 اولى ليس سعي من محض ما اختص به من ذاته وصفاته وذلك لانه من المعلوم  
 ان وجود ذاته وصفاته اولى من وجود مفعولاته وادان حوزتم ان يكون محضاً  
 لمفعولاته المختصة بحقيقة وجوده وصفه فلا يحصل صلا يكون كماله ان يكون ذاته  
 المحضة الواحدة بنفسها لا يفر الى محض بطريق الاولى وهذا لا يستلزم ما اذا  
 قيل ان ما كان له سعي الى محض لم يلزم ان يكون ذاته مفعول الى محض بل انما واجب  
 الوجود بنفسها لا يفر الى محض لا خلاف مفعولاته ما بها مفعول الى  
 وما مفعول الى باعل حاز ان ما لا يفر الى محض خلاف ما لا يفر الى باعل وانه واجب  
 ان يفر الى محض ما دام له ما مفعول الى سبب او ما مفعول الى باعل او ما مفعول الى علم مفعول  
 الى محض وما لم يفر الى من ظلم لم يفر كان هذا كلاما مفعولا بخلاف ما اذا قيل  
 المفعول الى باعل لا يفر الى محض والعنى من الباغل سعي الى محض بل هذا واجب  
 للحقيقة ما قاله المحرر المحمدي العبد من بلى امتار الاعمال الى محض واثبات  
 امتار الادان الى محض بل لا يخاف واسد منه قول العلامة في الدرس من مفعولات  
 محله مع حدوث كثير منها وهو لول ان محضها مجرد وجود بسيط يصور  
 بصفت بعد احصائه ما يعمى بها الموجودات وهو لول مع ذلك الاحصاء  
 لا بد من محض ما ان له ثم العلم من العموم بالسبب القدره والقدرة من العموم  
 ليس بالارادة والمفسدة في الاحصاء حتى ابتوا وجودا مطلقا مجردا ثم اشترطه

من اللوازم ما يوجب الاحصاء من الوجود وادان ذلك من غير الوجودات  
 وحقن عاقله بعقولها وما ساء وعسونا ويذكر ما يوجب احصاءه عما ليس بموصوفا بها  
 من الجمادات وما الواحد رغبة العالم المحض باله من الصفات والامداد من غير حجب  
 للتخصيص فكل في الوجود اعظم من هذا التناقض وهو ان يكون وجوده مطلقا احصاءه  
 له يوجب كل اختصاصه بالوجود وهو ان يكون من غير ان يكون اهل الكلام الخواص لا سب  
 حادث ثم يقتول الخواص لا يحدث وتقتول الخصائص من الموجودات فلا يحصل  
 وهو منسب سول من جعل الممكن الذي ليس من نفسه وجوده توحى بل ارجح بنفسه من  
 واضح هو ان الكلام في بعض الامور يستلزم صفات معدودات تخصها وتعملها احصاءه  
 ثم يطلب المحض بغير تلك الصفات ولهذا كان من سبب هذا السبل الى ان ثبت وجودا  
 مطلقا به ما اعظم من ما عرضي وذلك ان كل وجود محض ما هو من حصاصه سوا  
 اذن راجحا ان يتكلم مطلقا لا من مطلقا لا احصاءه من سعي من غير طلبها هو  
 تمتع لذاته من صف الواجب بذلك بعد وصفه بصفة المسع لذاته وهذا ما لا هو  
 الجمع من المصنوع من سول من سول من صورهم ان خور الجمع من المصنوع ما به ثبت في الكشف  
 ما يما صرح العقل والشهري ستاني لما اعتمد في ساطرة القائلين بالعلو والمباينة  
 والصفات البعلية بخلافه هو لا اورد على نفسه من اللوازم ما اعترف به في الجاني فلما  
 اخرج ما لا احصاءه بالقدرة بعضي خصا والاحصاء بالجمه بعضي خصا كال  
 ما قيل في سول القول القدر الذي اختص به نهاية وحدا واحدا لانه لا يحتاج  
 الى محض بخلاف ما قد يخلق ما بها احتاج الى ذلك لا بها حانته وذلك لان الجواز  
 في الخواص انما يعزى من قدر القدر عليها فلما طاس المعاد من المحلولة بقدره في حرف  
 حوارها واصاح الحوار الى سرح ما دام لم يرفق الماني العالي بادر بقدر عليه لم يكثر اضافة  
 الحوار الى ما سالت الاصح له السنا السعا على ان الصفات ثمان احدى واحدة على  
 هذا العدد ام حار ان يوحى صفة اخرى فان ظلم على الاختصار بهذا العدد كذلك



نقول الاحصاء الجيد المذكور واجله اذ افرق بين عددان في الصغار عددا  
وعددان في الذات جدا وان علم حيزا من بطنه اخرى مما الموحى الى احصاء  
في هذا العدد والجيد يحتاج الى محص حاضرين قال ثم قلنا المقادير من حيثها  
مقادير طولا وعرضا وحفا لا حلف ما هذا وانما في بطون الخوار العقل لها واستدعا  
محصر بها له وهذا الذي قلناه هو اول المسئلة فان المقادير من حيثها هي  
لا وجود لها في الخارج كما ان الصفات والذوات من حيثها هي لا وجود لها في الخارج  
وانما يوجد في الخارج وان محصوره بصفاتها المحصورة بالقران بها احصيه من  
المقدار فالقول بما احصته من ما بالصفات وما احصته من الحقيقة  
الموصوفة بملك الصفات ثم قال وبما الصفات والخصائص فان عدد احلف  
حركات الاحكام منه بوجه سهايم معوا الطلاق لفظ العدد على ما اضلا عن  
الثانية وما لو افاد دل العقل بوقوعه على الرزنا على انوارا واحصاه بمفصل الخانات  
على كونه من سهايم او كما على كونه عالما وعلم بالضرورة ان الصفايا محلفة وورد في الترخ  
اطلاق العلم والفدرة والارادة واسدلولي سوى ما دل العقل عليه او ورد في الترخ  
اطلاقه ولهذا الصبر على ذلك ولو سئل هل يجوز ان يكون له صفا اخرى احلف الجواب  
عنه بقتل لا بطرق انه يجوز فانما لم تثبت الصفات لا بدليل العقل والعقل ما دل  
الا على ذلك وقبل يجوز عقلا الا ان الشرع لم يرد به سوى ذلك ولا يضر الاعباد اذا  
لم يرد به تكليف بال و منها ابره وثقوا في الساهد من الصفات الذاتية التي  
تلتزم بها حقيقة الشيء ومن المتقادرين العرضية التي لا مدخل لها في حقيقة الشيء  
والصفات الذاتية لا تثبت للشيء متطابقة للفاعل بل هي كسبب والمقادير  
العرضية تثبت للشيء متطابقة للفاعل فان جعلها له بسبب رسلها انه لو قدر  
صحة برائته على الثمان لم يخل ما اراد من صفة مدح وكلاما وصحة دم وسمطان ما كان  
صحة كما لو قدر على الحال نقص رادان صفة نقص فعداها عند راجح واد اطر

النسان بعينه لا يصف بزيادة على الثانية مال وترتب على ما ذكرناه هل يجوز ان  
يكون للشاري تعالى اخص صفا بذكره وترتب على هذا السؤال والسؤال الاول ان السائل  
الاول سال هل يجوز ان يرد صفا على الصفا بل لا سيما السائل الثاني سال هل له وصف  
بغيره عن المخلوقات واحلف جواب الاحكام عنه فقال بعضهم ليس له اخص وصف  
والجواب يكون بانه قد انزه صفاته عن غير ذوات المخلوقات وصفا فانما تحت ان ذلك لا حد  
لها ربا ما كانا ولا يقبل الانقسام نهلا ودكا خلا في ذوات المخلوقات وصفا به غير  
تشابه في العلوي بالمخلوقات ولو دارا لعضان تحقيق احصاء صفة بغير الجيد  
بعد وقوع الشيء ما ذكرناه فلا اخص صفة ما عرضة وبما بعضهم ان له اخص وصف في  
الالهية لا يدرى ذلك ان كل شئ لها حصفان معقولان بانها ثمانية اثنان باض صفتها  
وتجمع ما ذكرنا من اياها وبما انقسام للذات لا ما في العلوي الصفات كل ذلك  
سلوب وصفات في رباني لا يميز الشئ عن الشيء بل لا بد من صفات ثبات بها يقع التميز  
والا فترفع الحقيقة وانما اذا ثبت احصاء الوصف على محور ان يدرى ان ما لم يحسن  
الجوز ان يدرى ان صلا وبما بعضهم يجوز ان يدرك وقال صراير غير ذلك عند  
الروية بحاسه سادس وبقتل المسئلة من محار العقل وبصور الاحصاء كما ان العقل  
بما كان هذا وما اشبهه هو الذي يقال في هذا المقام من جهة من يفرق بين بعض  
بعض كما يفرق بين الصفة والقدر من يدعي علم ابد لا يمكن الفرق وذلك بوجه احصاء  
لما ذكره ليس به حواء عن الارام والمجاز صفة ما هم عارصوها سات صفات  
معادن صوا اقامت ثمانية اكثر او اقل وان احصاء الصفات بعدد من الاعداد  
ما حطاه الذات بقدر من الاقدار وادكارا لم يسمي لاسمي ذلك عددا لما رعدا ليس  
الا حقا وادكارا ليس الكلام في الاطلاقات اللفظية بل في المعاني العقلية وما راد على  
ذلك سواء انفي ثبوتها او في العلم به لا يضر فان السؤال بام الا ان ثبت المثبت صفات



لا يهاه بعددها وهذا مقتضى ما عده من قول انه يوحد بالانتهائية والاعاذا  
 استالصفات متناهية كانت المعارضة موجهة سواء عرفت عددها ام لم يعرف  
 وصرف من صف من الصفات الذاتية والعرضية بان هذه سفر الى الفاعل دون اخرى  
 لا يصح ان هذا انما يحى على قول من يقول الماهيات غير محولة كما تقول لكن يقول  
 من المتكسفة وحولهم والافاضل الشئوس معلوم منقول على ان جميع  
 المحلقات مخلوقة مصنوعة بل ليس لها حقيقة الخارج الا انها هي وجودي  
 الخارج وما سوى ذلكها ياهي الصورة العلمية وما في الاذهان من ذكر بالذات  
 الذي جعله نهار الله سبحانه هو الذي خلق فسوف يقول الصفات الذاتية لا تثبت  
 للشئ مضاف الى الفاعل نزل باطل بل صفة كل موصوف مخلوق مضافة الى الله  
 على فاهي خلق كل موصوف بصفاته وليس في الخلق شئ ليس ذاته ولا من صفاته  
 الا والله خلقه وادعه واصا فكل صفة لازمة لموصوفها لا يكون الموصوف الا بها  
 فادع سفر الى الفاعل بالفاعل غير جعله صفاته وان كان غنيا عن الفاعل  
 اسعى بصفاته عن الفاعل وسميه اهلا الشيطان لبعضها ذاتا وبعضها  
 عرضا لا يصح اشتراكها في هذا الحكم وقول السائل لو قدر صفة راسه على التمايز لكانت  
 مال او صفاتا متبينة في سائر اد على التمايز وهذا لا يصلح الفاعل في معنى  
 فان خص الصفات مايات كانت دور ما زاد وبعضها صفة صدر وعسل  
 فان كان كل خص سفر الى خصص ما من الموصوف والسوا ان قائم وارفا لا ياله  
 الصفات على هذا الوجه من لانم الذات لا سفر الى موصوف غير الذات بل لا هذا  
 مورد السريع ويطل ما دلالة سائر اصحاب كل موصوف صفات وهذا سفر  
 الى الخصص من صفاته الرحمة الثاني ان ساذن من الكلام في اخص



لأنها بعد هذا مقتضى ما عده من قول انه وحيثما لا نهاية له والافاذا  
استلصقات شبيهة كانت للمعارضه سوجه سوا عرقه ام لم يعرف  
وغيره من رتب من الصفات الذاتية والعرضيه فان هذه تسفر الى ما على ذلك اذ  
معه لا يصح ان هذا انما هي على قول من يقول انما هي غير محوله كالتقول لكن يقول  
من المنكسفة وحوهم والافاها للشيء معلوم منقول على ان هذا من جميع  
المخلوقات مخلوقة من نوعه بل ليس لها حقيقة الخارج الا انها موجود في  
الخارج وما سوى ذلك فاما هي الصورة العلية وما في الادهان من ذلك فالله  
الذي جعله في الله سبحانه هو الذي هو في نفسه في قوله الصفات الذاتية لا تثبت  
الشيء بخلافه الى الالف على قول باطل بل صفة كل موصوف مخلوق صفة الى الله  
فان غاية كل موصوف صفاته وليس في المخلوق شيء لا من ذاته ولا من صفاته  
الا ان الله خلقه وادعه واصفا كل صفة لازم موصوفها لا يكون الموصوف الا بها  
فان كان يسمي الى الفاعل بالفاعل فهو بعله صفاته وان كان غائبا عن الفاعل  
اسعى بصفاته عن الفاعل وتسميه اهل المنطق لبعضها ذاتا وبعضها  
عرضا لاسع اشراكها في هذا الحكم وقول الالف بل هو قدر صفة رايه في الالف لما روي  
قال او بعضا مما يسميه في سائر ادخل في التمان هذا لا يصح للمعارض بل هو معارضة  
فان خص الصفات بامات بان دون من زاد ويخص بعض بغيره وسدد  
فان كان كل موصوف يخصص ما في الموصوف بالسوا او قائم واما الالف فله  
الصفات على هذا الوجه من ان الالف لا تسفر الى سوجه من الالف بل له هكذا  
مورد السمع وبطل ما دللته من ان احكام كل موصوف بصفات ونقد السفر  
الى الخصص من صفاته الوجه الثاني ان ما ذكر من الكلام في الخصص

هو ايضا لازم فان ما ذكر من الصفات لان الالف هذا معارضة باختصاص الحقيقة  
ويستلزم ذلك معارضة باختصاصها بعض الصفات من بعض وبعد من الصفات  
دون ما زاد وسواقل بامات احصى صف اوله نقل ما لا بد من اثباتها  
على سواها الوجه الثالث ان يقال ان الالف لا تثبت للصفات لهما اراد على  
الثانية بل انما هو من صفات صفات صفات اخرى كالارض والعصا والوجه  
واليد والاشياء وهو قول الالف والحرث المحاسي والى الله من الالف  
والاسع في يد اصحابه في عبادته من جهاد وان الحسن في الطري وهو  
قول اني لم يفرق وقد كل اجاع اصحابه على اثبات الصفات الخيرة بالوجه  
واليد وهو قول ان القسم القبيح والى الله والفاض الى الله والى الله والى الله  
على والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله  
الى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله  
بصوغه وان لم يخلف قوله انه نشأ وان نشأ وان نشأ وان نشأ وان نشأ وان نشأ  
انما هو العالي واسمعه معوقا لم يفرق التاديل والى الله والى الله والى الله  
الناويل كما ذكر في الارشاد واخرها التفرقة كما ذكر في الرسالة المطامير وذكر  
اجاع التفرقة على المعص من الماويل فابعد محم وبعده الفاضل ابو بكر في المعص والافاها  
الصفات القديمة صفة صفة وسمي هذه الصفات الالف على الثمانية الصفات  
الخيرة وهذا هو الالف من الالف كمن هو من الطري واشتاله ولم يكن يظهر من صفاته  
عنه هذا القول حتى حاش ومن المعص على طريه هو لا اصل هو الا ان تثبت  
الصفات بالسمع والعقل خلاف من ان صفاته الثمانية فانه لم يثبت مع الالف العقل  
وميات انما هو الاسع في بعض الصفات من صفاته الالف والى الله والى الله والى الله



صفة الحب والبغض والرضى والغضب بالعقل **القول الثاني** قول من  
 هذه الصفات كما ذكره السهرسائي وغيره وهو ضعف الاضلال فان قيل ان  
 صفة غير ذلك لوحدها ان يصف عليها دلالة فعله ولم يصف بالصفة له وذلك المسمى  
 باطله فان دعوى المدعي انه انما ان يصف الله تعالى على كل من صفاته دلالة باطله ودعواه  
 انه لم يصف دلالة العقل هو انما باطل فان هذا الطاعن انما هو معناه لعل من انما  
 والبال قول الواقفة الذين يجوزون ابحاث صفات رايه كقولهم لم يصف  
 ولعل على نفي ذلك والاثبات وهذه طريقة محتملة من لم يثبت الصفات الحسنة وهذا  
 احراز الرازي والامدي وغيرهما انه اهل السنة والحديث من اصحابنا اربعة وغيرهم  
 يثبتون الصفات الحسنة كقولهم من يقول ان ثبت الاسماء الفوازي السنة المتواترة وسالم نعم  
 ولعل قاطع على اثباته بفساده فاصوله لم يحصل وعما جبالا ومنهم من يقول على ثبوتها ما حاز  
 الاتحاد المستقام بالبول ومنهم من يقول بثبوتها بالاحراز الصحيح مطلقا ومنهم من يقول  
 بغير كل دليل حتمه ما كانا طاعنا في الاسان بغيرنا محو به وما كان را حلالا فاطاعنا  
 بوجه فلا يطع في العمل والاساس لا يوجب الطمع وادام دليل يبرح احد الجانبين  
 بفارحان احد الجانبين وهذا اصحاب الطرق وكثير من الناس قد طعنوا في احاديث  
 واما ان يادوا او يقولون مثل قولهم ما انما انما او يقولون مثل قولهم ما انما او يقولون باطله  
 عند راي الحديث ومن لا يخار ما يكون طاهرا من غير الجراد به لا يحتاج الى دليل بغيره من  
 طاهر ولكن بغيره من انه ما يقر الى اهل القول بالاسود قال الله في الارض من صافي  
 وقيل ما صافي الله وقيل عيسى بهذا الخبر لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن طاهرا من الجرح  
 صفة الله بل هو صرح وان لم يصف الله له لعله عين الله في الارض فبقية في الارض ولعله في خلقه  
 بل انما صافي الله والمسلمة ليس هو المشبه به وادان من عظامي انه ليس صفة الله بل هو في الارض  
 مخالفه بغير طاهر فلا يحتاج الى دليل مفصل ولاننا لم نخرج النطق من جهة

وادان كذلك والمعارضة بالصفات ثابتة على كل قول من الاضلال الثلاثة او ابدى  
 من احصاها بارهان كل محتمل ينفرد الى تخصص ما من ارم امتياز صفات الله تعالى الى ما ناله  
 ما لم يسم به ثم رايه اما الحسن الامدي مددك هذا الدليل الذي ذكره الشهرستاني  
 وبين صفة في حجاب المسمى بها بالمحرام في علم الكلام فقال في سلبه نفي العلم وتوابع  
 ذلك وقد سلك بعض الاصحاب في الرد على صوابه فاشتملا فقال لو كان الساري بغيره  
 بعد تصور انصوفه شيئا هيا محد ونهايه محتاجا بوجه سحرنا بصفة حادثة في وانه  
 لكان حادثة او العقل الصريح يفيض بالمتبادر بما يحسن العقل متساوية ما من مقدار  
 وشكل مقدار العقل الا يجوز ان يكون محصوا بقية فاحتصاصه ما احتص به  
 من مقدار او شكل او شيء سدي محصا ولو اسدي محصا لكان الساري حادثة  
 بالامدي كقولهم هذا المسلك ما يتوهم وذلك لانه وان سلم ان ما يفيض من المقدار بالصفات  
 وعما يمكن في اسبقها وان ما وقع من الابد له من محصا لكل ما يلزم ان يكون الساري  
 حادثة لو كان بالخصص خارجا عن ذاته ونفسه ولعل ما حاز هو القول لا يقول  
 بعد ذلك فلا يلزم ان يكون الساري في كل طائفة او نحوها الى غير اصل ما قيل ان ما  
 افتضاء بذاته ليس هو اولي من غير الساري الجمع بالنسبة اليه من جهة الافتضاء  
 فهو نحو الخلاف ولعل الخصم فلا يسل مساوي النسبة من جهة الافتضاء الا انه قد رايه لا  
 احراز من هذه المحكمات واحاله ان كان ذلك بعد ذلك كلفه وانما يحمل ان شتم  
 الخصم في خصص هذه الصفات الثابتة للذات معكم اهل الحق في خصص ما من المحكمات  
 وبه در الالتزام ثم اسد لعل هذا المسئلة بما هو اضعف من هذا وهو الناعلي ان ذلك  
 مسلمون لكونه خروفا والخواهر متماثلة ويدور في هذا الاصلين من الما رعاب القطعة  
 والمعنى والا مدى نفسه من بطلان من جعل الخواهر متماثلة وما مدعى ان يعرف



منه الحب والبغض والرضى والغضب بالعقل القول الثاني قول من  
 هذه الصفات ما ذكره السهرسائي وغيره وهو ضعف الانزال فاعلم انه لا بد  
 منه غير ذلك لوجوب ان ينصف عليها دلالة على عدم بطلانها بل لا بد من  
 ما ظهر بارز وهو المدعى انه لا بد ان ينصف الله تعالى على كل من صفاته دلالة باطله وعقوبه  
 انه لم ينصف دلالة الاعلى هو انما لا ظل وار هذه الفاعل انما هو معه لعل من المقاصد  
 والثالث قول الواقفة الذين يجوزون ايمان صفات رايه الذين يقولون لم يعمدوا  
 ولكن على نفي ذلك والاثبات وهذه طريقة محققين لم يثبت الصفات المحسوسة وهذا  
 احراز البرازي بالامدي وغيره وانما اهل السنة والحديث من اصحاب الامم الاربعه وغيرهم  
 يسمون الصفات المحسوسة كقولهم من يقول لا تثبت الاشارة الى التوازن والسنة المتواترة وما لم يعم  
 دليل قاطع على اثباته نفيه كما هو له لرجل وعلم احيانا وسهم من يقول بل شئت ما خار  
 الاحاد المتكاتفه بالبول وسهم من يقول شئت ما لا احراز الصحيح مطلقا وسهم من يقول  
 يعطى كل دليل حجة مما كان قاطعا في الامار قطعنا محسوبة وما كان راجحا لا قاطعا فلنا  
 موجه ولا يطلع في العلم والامار لا يوجب القطع وادام دليل يرجح احد الجانبين  
 فنارحان احد الجانبين وهذا اصح الطرق وكثير من الناس يدعي صحة احاديت  
 ما كان يادها او يقول هو مثل غيره فاما ان ساروا او يقول هو مثل غيره فاما ان ساروا او يقول هو مثل غيره فاما ان ساروا  
 عند رايه الحديث وسر الاخبار ما يكون ظاهره من البراءة لا يحتاج الى دليل صريح  
 ظاهره ولكن بطن قوم انه ما يستر الى باول لهوله الحق الامور عين الله في الارض من صافي  
 وقيل ما كان ما في الله وقيل عينه هذا الخبر لوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكر طاهر لرجل  
 صبه الله بل هو صريح في انه لا يستر عنه الله لوجه عين الله في الارض فبينه في الارض وله قوله من صافي  
 كما قال ما في الله والمسلم ليس هو المشبه به وادان من عظمى انه ليس صفة الله صلى الله عليه وسلم في الارض  
 مخالفه خص طاهر ملائحة في دليل مفصل ولا ناء بل خرج اللطيف من وجهه

ولله

بادا كان كذلك فالمعارضة بالصفات ثابتة على كل قول من الانوال الثلاثة او اذنيها  
 من احكام ما باركان كل محقق يفتقر الى تخصص ما من ازم امتياز صفات الله تعالى الى ما من  
 ما لم يرقية ثم رايه اما الحسن الامدي مدكر هذا الدليل الذي ذكره الشهرستاني  
 وبين صفته في حجاب المسمى بغايب المرام في علم الكلام فقال في سلبه في العلل وتوابع  
 ذلك وقد سلك بعض الاصحاب في الرد على هؤلاء طريقا شاملا فقال لو كان الساري بما لا يتصور  
 بعد تصور انصوبه متناهيا محدثا به محتاجا حجة معقولة صفة حادثة في ذاته  
 لكان محدثا او العقل الصريح يفتقر الى المقادير في محور العقل متساوية ما من مقدار  
 وشكل مقدور من العقل الا يجوز ان يكون محصوما لغوي فاختصاصه ما اختص به  
 من مقدار او شكل او غيري مدعي محصوا ولو اسدعي محصوا لكان الساري محدثا  
 بالامدي كقولهم هذا المسلك ما يتوى وذلك لانه وان سلم ان ما يفيض من المقادير والكمات  
 وعوا يمكنه في انفسها وان ما وقع مطلقا له من محصو كذا ما يلزم ان يكون الساري  
 حادثا لو كان المحصو خارجا عن ذاته ونفسه ولعل صاحب هذا القول لا يقول  
 وعند ذلك فلا يلزم له ان يكون الساري على طائفة او لا يخرج الى غير اصل ما قيل ان ما  
 اقتضاه ندانه ليس هو اول من غير الساري الجمع بالنسبة اليه في حقه الاقتضا  
 فهو نحو الخلاف ولعل الخصم لا يسلّم مساوي النسبة في حقه الاقتضا الا انه يقدر انه لا  
 احداث من هذه الكمات واعطاه ان كان ذلك بعد حداثته فانه محتمل ان يشهد  
 الخصم في محصو هذه الصفات الثابتة الذات سمح اهل الحق في خصيص ما من الكمات  
 وبه در الالتزام ثم اسدل على هذه المسئلة بما هو اضعف من هذا وهو انما على ان ذلك  
 مسلم لم يكونه حوشر والخواهر متماثلة وقد عرف ما في هذه الاصلين من المساواة للفظه  
 والمضمون والامدي نفسه من بطلان من جعل الخواهر متماثلة وما يدعي ان يعرف



هذه الحجة والنقص والرض والعنف بالعقل القول الثاني قول من سمي  
 هذه الصفات كما ذكره السهرسائي وغيره وهو ضعف الانزال فان قيل انما  
 صفته غير ذلك لو كان من صفاتها لم لا يعلمه ولم يصح بلا صفة له وذلك المذهب  
 ما طله فان دعوى المدعى انه انما ان صفته الله تعالى على كل من صفاته ذلك لا ما طله ودعواه  
 انه لم يصح دليله الا انه هو انما ما طله فان هذا القائل انما هو معه لعل من الخصامد  
 والثالث قول الواقفة الذين يجوزون امات صفات رايه الذين يقولون لم يصح هذا  
 دليل على نفي ذلك والاثباته وهذه طريقة محتمية من ثبوت الصفات الحسنة وهذا  
 احسان الرازي والامدي وغيرهما انه اهل السنة واكثر من اصحابنا اربعة وعشر  
 من الصفات الحسنة كقولهم من يقول لا تثبت الايمان والصفة المنزلة وما لم يبق  
 دليل قاطع على اثباته فبينا انما يصح له جعل وعما جانا وسهم من يقول بل تثبت ما خار  
 الاحاد المستقاه بالبول وسهم من يقول تثبتها بالاحسان الصحيح مطلقا ومن يقول  
 يعطى كل دليل حجة مما كان قاطعا في الامارات طعنا بحجبه وما كان راجحا لا قاطعا فلما  
 لم يوجب ولا يقطع في المعنى والامارات لا يوجب القطع وادانام دليل يرجح احد الجانبين  
 فنار حان احدا الجانبين وهذا اصح الطرق وكثير من الناس قد يظن حجة احاد وثبوت  
 ما كان ما لا او يقول هو مثل قول ما كان ما لا او يقول هو مثل قول ما كان ما لا او يقول ما كان ما لا  
 عند راي الحديث ومن الاخبار ما يكون ظاهره ليس المراد به لا يحتاج الى دليل بصره من  
 طاهر ولكن يظن قوم انه ما لم يقر الى ما اول له قوله الحجر الاسود من الله في الارض من صاخر  
 وقيله ما كان ما في الله وقيل بينه بهذا الخبر لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن طاهر من الحجر  
 صفة الله بل هو صريح في ان الله صفة لله لقوله عين الله في الارض فبيله في الارض ولقوله من صاخر  
 ما كان ما في الله والمسيح ليس هو المشبه به واذا كان صريحا في انه ليس صفة لله لم يحج الى ما لا  
 مخالفه في طاهر فلا يحتاج الى دليل منفصل ولا ناء بل يخرج اللطاف من حجة من

واذا كان كذلك فالمعارضة بالصفات ثابتة على كل قول من الانوال الثلاثة او لا بد فيها  
 من اختصاص بارهان كل محتمية ينقل الى اختصاص ما من لزم امتياز صفات الله تعالى الى ما من له  
 ما لا ليرتفع من رايه اما الحسن الامدي يذكر هذا الدليل الذي ذكره الشهرستاني  
 وبين معناه في حجاب المسمى بغايب المرام في علم الكلام فقال في مسله في العلل وتوابع  
 ذلك وقد سلك بعض الاصحاب في الرد على هؤلاء طريقا شاملا فقال لو كان الساري بغير تقدير  
 بعد منصورا بصورة متناهية لا حدود نهايه محتاجا حجة معقرا بصفته حادثه في ذاته  
 لكان محذورا او العقل الصريح يقتضي ان المقادير ما هي بخونا العقل متساوية مما من مقدار  
 وشكل مقدار من العقل الا يجوز ان يكون مخصوصا بغيره فاختصاصه ما اختصاصه  
 من مقدار او شكل او غيري سدد في محضه ولو اسدد في محضه لا خارا الساري محضنا  
 ما لا الامدي كقولهم هذا المسلك ما يقوى ودكرا به وان سلم ان ما يفيض من المقادير والكمات  
 رعاها يمكنه في انفسها وان ما يقع مع ما لا بد له من خصص لكل ما يلزم ان يكون الساري  
 حادثا لو كان المحض خارجا عن ذاته ونفسه ولعل ما حده هذا القول ان يقول  
 وعند ذلك فلا يلزم ان يكون الساري على طائفة او لا يخفى انما اصل ما قيل ان ما  
 انتفاء ندانه ليس هو اولى من غيره ليس اري الجمع فالسبب الذي في حقه الانتفا  
 هو نحو الخلاف ولعل الخصم فلا يسل مساوي السبب في حقه الانتفا الا انه يقدر انه لا  
 احدا من هذه الممكنات واما طاله ان كان ذلك بعد حصره في ذاته فعمل ان شئ  
 الخصم في حصر هذه الصفات الثابتة للآلات معكم اهل الحق في حصر ما في الممكنات  
 وبه در الزام ثم اسدل على هذه المسئلة بما هو اضعف من هذا وهو انما على ان ذلك  
 مسلم كونه حوشر والخواهر متماثلة ومعرفة ما في هذه الاصل من الحار والبارك في اللفظ  
 والمضيق والا مدى نفسه من بطلان من جعل الخواهر متماثلة وما تدعى ان يعرف



في مثل هذه المسائل المسارحات اللفظية ما راها لا اذ قال المحقق في مقتراني  
تخصيص والتقدير الى مصدر كان مراد من يقول التبرك بغيره الى محرك وانما اذكر  
وهذا لا ريب فيه فان التخصيص في مقتراني محقق والتقدير الى مصدر كان مراد من يقول  
التبرك بغيره الى محرك مصدر محقق في محققا وكذلك المصدر في الكلام  
وحد ذلك مصدر الفعل المتعدي لا بد له من فاعل معدي بعله ما اذا ورد هذا  
بعد لا فاعل معدي بعله فان تناقضا محققا ما اذا قيل الاحصاء في مقتراني  
الى تخصيص والمصدر الى تقدير وحد ذلك فان هذا ليس في الكلام ما يزيل عليه لان  
المذكور انما مصدر محقق لازم كالاخصاء في مقتراني او اسم ليس مصدر المقدر  
كل من هذين ليس في الكلام ما يوجب انما هو الفاعل معدي بعله ما اذا قيل  
الموصوف الذي له صفة وقدرة ما احتضرت صفة وقدرة فلا بد له من تخصيص محقق  
هذا الكلام ما يدل على انما هو الى تخصيص ما من له خصصه ذلك خلاف ما اذا  
قيل اذا خص بصفة او قدر فلا بد له من تخصيص فان هذا كلام صحيح والناطقة  
منها لا ينظر في غيرهم اذ قصدوا المعاني بقدر ما عرفت من هذا بل يظنون اسم  
المتفعل على ما لم يعلم ان له فاعلا فيقول احدهم هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر  
والخصيص لا بد له من تخصيص فاذا اخذنا التخصيص على انه اسم متفعل فيعلم انه  
لا بد له من فاعل معدي بعله واذا اخذنا على ان المصدر اختصاصه بذلك الوصف  
دار هنا ما يقتضي الى دليل وهذا مثل الموجود ما به لا يقصد به ان عين وجد بل  
بمعنى المحقق الذي هو حيث يوجد فكثر من الامعال التي ثبتت للمفعول واسم  
المفعول التابع لها قد كثر في الاستعمال حتى لم يأت في قصد فعل حادث له فاعل  
اصلا بل قصد اثبات ذلك الوصف من حيث الجملة وكثير من الفاظ البطار من هذا  
النائب كلف الموجود والموصوف والمركب والمركب المحقق ما دام الوالد الرب

تعال

تعال بخصوص خصائص لا يشترك بها غيره او هو موجود لم يردوا ان احد اعني خصه  
بذلك الخصائص والان عني جعله موجودا وبسبب ذلك يخرج جماعات على طوار هذا الموضع  
في مثل هذه المسئلة اذ قيل الباري تعالى محصور بكذا وكذا او محصور بكذا وكذا اذ قال اما محصور  
لا بد له من خصه بذلك والتخصيص لا بد له من تخصيص محقق وكذلك والناس من يفتنون عن  
احصاء النشئ ما هو قتل خشم هل هي من نفسه او من غيره ويعلمون ويقولون انه  
مخصوص بذلك فقد خص بهذا واحتص به وجود ذلك وبغير ذلك ما ذكرنا من حامد  
في طاعت الفلاسفة لما رد عليهم من ههنا في الصفات وشرا لا دليل لهم على  
فيها وكلم في ذلك كلام حسن من حيث ما احتجوا به من الالفاظ الجملة المبهمة لم يوطئ التركيب  
ما منهم جعلوا اثبات الصفات تركيبا والوفاقي امتسا معنى يزيد على طول الوجود كان تركيبا  
ما دلو اني سمى المركب خمسة انواع احدها انه ليس له صفة لا الوجود المطلق لئلا يكون  
سواء من وجود ما هيبة والثاني ليس له صفة لئلا يكون سواء من ذات وصفات والثالث  
ليس له وصف محقق ومشتغل لئلا يكون سوية ما به الاشتراك وما به الامتياز لتركيب  
السبع من الجنس والفصل او من الخاص والعرض العام الرابع انه قوت العالم لئلا  
يكون سوية من الجوهر المبدء ولذلك لا يكون سواء من المادة والصورة فلا يكون سوية  
ربما حيا لتركيب الجسم من الجوهر المبدء واعقليا كتركيبه من المادة والصورة  
وهذا ان نوعان هما يصير خمسة وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا فانه رجم ان نفس  
الوجود اذا كان سلفا وجودا واحدا فالوجود الواجب له هذه الخصائص المافيه  
لهذه الصفات ويصل ليس لها حذا ولا احتراك وهذا مراده واما ما يدعى الفلاسفة  
بلم يكونوا يفتنون واحدا للوجود بهذه الطريقة بل بطريقة الحركة لما حاشا في مثل الجفيل  
يعرض على اني حامد ما دلل لم يمكنه الانتصار لان سينا لم يفتن ان هذه الطريقة











